مجلة المعجمية - تونس

ع 14-15

1999

تيسير المعجم العربي
لدى أحمد بن فارس (ت 395 هـ / 1005م)

بحث : سليمان بن إبراهيم العايد

1 - تقديـــم :

تختلف المعاجم بحسب مقاصد مصنفيها وأغراضهم. فهناك مؤلفون قصدوا إلى الإحاطة باللغة، وحصرها، وحفظ ما أمكن من ألفاظها، ومعانيها؛ وهناك آخرون قصدوا إلى الاقتصار على الصحيح الفصيح مع استبعاد ما خالفه؛ كما أنّ هناك غيرهم ممّن قصد إلى الكتابة في موضوعات معجمية خاصّة، كالمعاجم المختصّة، والمعاجم الموضوعية، ومعاجم الأبنية، ومعاجم الألفاظ من حيث دلالتها فروقا، وترادفا، وتضادا؛ كما قصدت بعض المؤلّفات المعجمية الحفاظ على سلامة اللّغة، من خلال التأليف في لحن الخاصّة أو العامّة. وهناك المعاجم المدرسية، وغيرها.

ومن هؤلاء الذين قصدوا بتأليفهم المعجمي قصدا خاصا، وكان ذلك القصد ذا أثر فيما سطره أو دوّنه أحمد بن فارس (ت 395 هـ / 1005م) صاحب كتاب «الصاحبي».

عاش ابن فارس في عصر ازدهار التأليف المعجميّ في العربيّة، إذا سبقه بقليل أبو منصور الأزهريّ (ت 370 هـ / 980م) صاحب «تهذيب اللغة»، كما عاصره الجوهريّ (ت 398 هـ / 1007م) صاحب «الصحاح»، وهما معجمان تبوآ المنزلة العالية بين المعاجم العربية صحّة وإحاطة، وإجادة صنعة، على الرّغم من اختلافهما في التبويب، والترتيب.

يمتاز ابن فارس عن غيره من المؤلفين المعجميّين بأنه دوّن نظريته اللغوية في كتاب - أو عمل منفصل، أبان فيه أصوله اللغوية التي بنى عليها صناعته المعجميّة، ذلك الكتاب هو كتاب «الصاحبيّ»، ولولا أنّه متأخر التأليف عن معاجمه الثلاثة، خاصّة «المقاييس» لقلنا : إنه أشبه ما يكون بالمقدمة، كما فعل ابن خلدون، وقد استخلص أو لخّص كثيرا من فكره المبثوث في معاجمه في هذا الكتاب.

ينطلق ابن فارس من منطلقات جعلها أساسا وركائز لصنعته المعجميّة، إذ يجعل هذا العمل قربة، وأنه إنما يعنى بشيء من علوم الشريعة التي ترفع صاحبها، وتكتب له الأجر والمثوبة عند الله.

فابن فارس في «الصاحبي» يرى أن اللّغة العربية : أصلها وفرعها، بل سائر علومها من خطّ، ونحو، وصرف، وعروض، ودلالة، توقيفٌ من عند ربّ العالمين، وّقف عليها أنبياءه نبيّا نبيّا، حتّى انتهى الأمر إلى نبيّنا محمّد (صلى الله عليه وسلم) (1).

وقد كان لهذه النظرة أثر في عمل ابن فارس اللّغويّ والمعجميّ خاصة، إذ حرص على الثابت المسموع رواية، واطّرح ما غلب على ظنه نحلُه، حتّى قال : «فإن تعمّل اليوم لذلك متعمّل، وجد من نقاد العلم من ينفيه ويردّه» (2)، وحتى قال : «ولقد بلغنا عن أبي الأسود أن أمرأ كلمه ببعض ما أنكره أبو الأسود، فسأله أبو الأسود عنه، فقال : هذه لغة لم تبلغك، فقال له : يا ابن أخي، إنّه لا خير لك فيما لم يبلغني، فعرّفه بلطف أن الذي تكلم به مختَلَق» (3).

وهذا جعله يعتقد أن العربية أفضل اللغات وأوسعها، وقارنها بما يعرفه من لغات العجم في وقته. كما اعتقد أنّ لغة العرب لا يحيط بها غير نبيّ، وقد تابع في ذلك الشافعي في الرسالة (4).

وتحدّث في كتابه عن أوجه اختلاف لغات العرب (5)، وأنّ هذه اللغات متفاوتة في درجات الفصاحة، بل إنّ بعض اللّغات لم يتورع ابن فارس من نعتها بالذم، بعد أن جعل قريشا افصح العرب، وبالافصح نزل القرآن إجمالا، وإن وردت فيه كلمات من لغات قبائل أخرى (6).

هذا الاعتقاد هو الذي جعل ابن فارس يتشدّد في رواية اللّغة، حتى حصر مأخذها في ثلاث طرائق :

---

(1) أحمد بن فارس : الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر نشر عيسى الحلبي، القاهرة ص- 15.
(2) السابق ص 8.
(3) السابق ص 8 ؛ وانظر الخبر عند أبي الطيّب اللغويّ (ت 351 هـ/ 962م) في مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ص 27.
(4) انظر الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت 204 هـ / 820م) : الرسالة، تحقيق أحمد شاكر القاهرة، ص 42.
(5) ابن فارس : الصاحبي، ص 28 وما بعدها.
(6) السابق، 27-47.

1 - أن تؤخذ اعتيادا كالصبيّ العربي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على مرّ الأوقات.

2 - أن تؤخذ تلقينا من ملقّن.

3 - أن تؤخذ سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويتّقى كلام المظنون... قال الخليل : «إنّ النحارير ربّما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللّبس والتعنيت» (7).

ثمّ قال ابن فارس : «فليتحرّ آخذ اللّغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة، والصّدق، والعدالة، فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا، والله (جل ثناؤه) نستهدي التوفيق، وإليه نرغب في إرشاد لسبل الصدق» (8).

وجعل ابن فارس اللّغة حجّة فيما تصلح فيه للاحتجاج (9). وجعل العلم بها واجبا على كلّ متعلق من العلم بالقرآن والسنّة والفتيا بسبب، حتى لا غناء باحد منهم عنه، وفسّر هذا الواجب بانه علم أصول اللّغة، والسّنن التي بأكثرها نزل القرآن، وجاءت السنّة، فأما أن يكلّف القارئ أو الفقيه أو المحدّث معرفة أوصاف الابل، وأسماء السباع، ونعوت الأسلحة، وما قالته العرب في الفلوات والفيافي، وما جاء عنهم من شواذ الأبنية، وغرائب التصريف. فلا» (10).

وهذا نصّ عزيز، بإمكانه أن يضيء لنا الطريق كي نعرف ما يريد ابن فارس تقديمه للقارئ العربي في عمله المعجميّ، إنّه لا يرى ضرورة إلى الإحاطة بغرائب الألفاظ، وشواذّ الأبنية، ويرى أن تتجه العناية إلى ما هو أكثر دورانا واستعمالا في لسان العرب ولغتهم، خاصّة لغة القرآن والسنّة والكلام العالي من شعر ونثر.

إذا رجعنا إلى مؤلفات ابن فارس اللّغوية وجدنا فيها «كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين» وكتاب «مقدمة في النحو»، وهما كتابان يشيان باقتصار الدارس على ما يحتاج إليه ضرورة. كما نجد «متخيّر الألفاظ» وقد قال في مقدمته : «وإنما نحلته هذا الاسم لما أودعته من محاسن كلام العرب، ومستعذب ألفاظها، وكريم خطابها، منظوم ذلك

(7) السابق، ص 48.
(8) السابق، ص 48.
(9) انظر السابق، ص 49.
(10) السابق، ص 50.

ومنثوره، ولم آل جهدا في الانتقاء، والانتخاب والتخيّر، وهو كتاب كاتب عرف جوهر الكلام، وآثر الاختصاص بجيده، أو شاعر سلك المسلك الأوسط، مرتفعا عن الدون المسترذل، ونازلا عن الحوشيّ المستغرب، وذلك أنّ الكلام ثلاثة أضرب : ضرب يشترك فيه العلية والدون، وذلك أدنى منازل القول، وضرب هو الوحشيّ، كان طباع قوم، فذهب بذهابهم، وبين هذين ضرب لم ينزل نزول الأوّل،ولا ارتفع ارتفاع الثاني، وهو أحسن الثلاثة في السّماع، وألذّها على الأفواه، وأزينها في الخطابة، وأعذبها في القريض، وأدلّها على معرفة من يختارها»(11).

ثمّ قال : «فليعلم قارئه أنّه كتاب يصلح لمن يرغب في جزل الكلام وحسنه، ولمن يجود تمييزه واختياره، فأمّا من سواه فسواء هذا عنده وغيره، ونعوذ بالله من كلال الحد، وبلادة الطبع، وسوء النظر. وليعلم أنّ أوّل ما يجب على الكاتب أو الشاعر اجتباء السهل من الخطاب، واجتناب الوعر منه، والأنس بأنيسه، والتوحش من وحشيّه، فهذا زمان ذلك، ولن يتسنم أحد ذروة البلاغة مع التكلف للفظ المغلق، والتّطلب للخطاب المستغرَب، وقد تحريت في هذا الكتاب الإيماء إلى طرق الخطابة، وآثرت فيه الاختصار، وتنكبت الإطالة»(12).

و«المجمل في اللّغة» كما يدلّ عليه عنوانه، ألّفه ليتلافى أمورا تقع حين نتعامل مع المعجم، ونرجع إليه طلبا لكلمة، أو بحثا عن معناها. قال ابن فارس : «إنّي لما شاهدت كتاب العين الذي صنفه الخليل بن أحمد، ووعورة ألفاظه، وشدّة الوصول إلى استخراج أبوابه، وقصْدَه إلى ما كان يطلع عليه أهل زمانه، الذين جبلوا على المعرفة، ولم يتصعّب عليهم وعورة الألفاظ، ورأيت كتاب الجمهرة الذي صنّفه أبو بكر بن دريد، وقد وفَى بما جمعه الخليل وزاد عليه؛ لانه قصد إلى تكثير الألفاظ،وأراد إظهار قدرته، وأن يُعْلَمَ الناظرين في كتابه أنّه قد ظفر بما سقط عن المتقدمين. . .»(13) إلى أن قال : «فإنّك لَمّا أعلمتني رغبتك في الأدب، ومحبّتك لعرفان كلام العرب، وأنّك شامت الأصول الكبار، فراعك ما أبصرته عن بعد تناولها، وكثرة أبوابها، وتشعب سبلها، وخشيت أن يلفتك ذلك عن مرادك، وسألتني جمع كتاب في ذلك، يذلّل صعبه، ويسهّل عليك

(11) أحمد بن فارس : متخيّر الألفاظ، تحقيق هلال ناجي بغداد، سنة 1390 هـ / 1970م ص 43.
(12) السابق، ص 44.
(13) أحمد بن فارس : مجمل اللّغة، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، 1404 هـ/1984م، ص 75.

وعره. أنشأت كتابي هذا بمختصر من الكلام قريب، يقلّ لفظه، وتكثر فوائده، ويبلغ بك طرفا ممّا أنت ملتمسه، وسميته مجمل اللّغة؛ لأني أجملت الكلام فيه إجمالا، ولم أكثره بالشواهد والتعاريف؛ إرادة الإيجاز، فمن مرافقه قُرْبُ ما بين طرفيه، وصغر حجمه، ومنها حسن ترتيبه، وفي ذلك توطئة سبيل مذاكرة اللّغة، ومنها أَمَنَةُ قارئه المتدبّر له من التصحيف» (1+).

2 - في الغاية التعليميّة من التأليف المعجميّ :

ونحن - على هذا - نستطيع أن نقف على غاية ابن فارس من تأليف معاجمه الثلاثة؛ إذ تصبّ كلّها في غاية واحدة، وقصد واحد، هو الجانب التعليمي، وما يصحبه من تيسير في المادة، والوصول إليها، وما يصحبه من اختيار لما يحتاجه من هو في هذا الوضع، وهذه المكانة.

فـ «متخيّر الألفاظ» سلك فيه طريق اختيار الألفاظ السّهلة العذبة الفصيحة، واطراح الغريب النادر، والشاذ الشارد، وما يحتاج فهمه إلى شيء من المعاناة وتقليب وجوه القول، وكأنّه يقرّب لناشئة الأدب طبقا شهيّا، يختارون منه ما طاب وحسن من المفردات والتراكيب؛ ليدخلوها فيما ينشئون من أدب، شعرا كان أو نثرا، كتابة أو خطابة، وسلك بذلك مسلك المعاجم التي تعنى بالموضوعات، وهي طريقة تفيد في جوانب أكثر ممّا تفيده طريقة المعاجم اللّفظية، ولم يسلك مسلك التكثّر من الألفاظ، والعناية بالغريب، وتجريد الألفاظ، وإنّما اقتصر على نمط خاصّ يفيد في النّواحي العمليّة، من خلال الاستعمال والتركيب.

وأمّا «مجمل اللّغة» فقد سلك طريقا لاحبا متلبّبا لتسهيل الوقوع على المادة اللغوية حين تطلب، بعد أن شعر ابن فارس وغيره من أهل اللّغة بصعوبة البحث في كتاب «العين» وما شبهه كـ «الجمهرة» فأخذ على نفسه عهدا بتقريب مادته، وتيسير الانتفاع من خلال طريقته في الترتيب على الحروف الهجائيّة، واقتصار مداخل المعجم على الجذور اللّغويّة بعد تجريد الكلم من الزّوائد غالبا، وهذه أيسر طريق على من يجيد تصريف الكلم، ويتقن قواعد الصّرف العربيّ. وطرائق ردّ الكلم إلى أصوله. وهو بهذه الطريقة تلافى ما يلاقيه الباحث في المعجم من عنت حين يهمّ بالرجوع إلى كتاب «العين»، وما

(1+) السابق، ص 76-77.

كان على طريقته أو شابهه من المعاجم الّتي تتشاغل بالمهمل والمستعمل، حتّى يضلّ الباحث في متاهات التقليبات.

وقد سلك ابن فارس في ترتيب معجميه «المجمل» «والمقاييس» طريقا واحدة، واتّخذ الترتيب الألفبائي لحروف الكلمة : الأوّل، والثاني، والثالث، ولم يراع الحرف الثاني، كما فعل الزمخشريّ في «الأساس» والفيّومي في «المصباح»، وانّما راعى الحرف الثاني بطريقة خاصّة، لم يُسبقْ إليها؛ إذ جعل الحرف الثاني هو الحرف الّذي يلي الحرف الأوّل في ترتيب حروف الهجاء، ثمّ يليه الحرفُ الّذي بعده، وهكذا حتّى يصل إلى الحرف الذي هو الحرف الأوّل من الكلمة، فينتهي الباب. ويفعل في الحرف الثالث ما فعله في الثاني في الأبواب، فنزّله من الثاني منزلة الثاني من الأوّل. ويمكن التمثيل لهذه الطريقة بما ورد في «كتاب الجيم» من «المجْمَل» فقد بدأه بـ «باب ما جاء من كلام العرب أوّله جيمٌ في المضاعف والمطابق» : جح، جخ، جد، جذ، جر، جز ، جس، جش، جص، جض، جظ، جع، جف، جل، جن، جه، جو، جي، جب، جت. ثمّ انتقل إلى الثلاثي فبدأ بباب الجيم والحاء وما يثلثهما : جحد، جحر، جحش، جحظ، جحف، جحل،جحم، جحن. ثمّ انتقل إلى باب الجيم والخاء، وما يثلثهما : جخر، جخف، جخو، جخب. ثمّ انتقل إلى باب الجيم والدّال وما يثلثهما : جدر، جدس، جدع، جدف، جدل، جدم . . . الخ.

فلمّا فرغ من الثنائيّ والثلاثيّ انتقل إلى باب ما جاءَ من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوّله جيم، فأورد كلماته غير مرتّبة (١٥).

وهذه الطريقة هي عينها التي سلكها في كتابه «مقاييس اللّغة».

وقد فكّر ابن فارس بتقريب الثابت الصحيح من اللغة عن طريق النظر في ألفاظها، وما يتركب من حروفها، يدرك ذلك من مقدمة كتاب «الجيم» من المجمل؛ إذ فيها : «هذا كتاب الجيم من مجمل اللّغة قد ذكرنا فيه الواضح من كلام العرب والصحيح منه دون الوحشيّ المستنكر، ولم نأل في اجتناء المشهور الدّالّ على غريب آية، أو تفسير حديث، أو شعر، والمتوخّى في كتابنا هذا من أوّله إلى آخره التقريب والإبانة عمّا ائتلف من حروف اللّغة، فكان كلاما، وذكر ما صحّ من ذلك سماعا، أو من كتاب لا يشك في صحّة

(١٥) يلاحظ أنّ ابن فارس أسقط بعض المواد، وهي المواد التي لا تثبت لديه، أوله فيها وجهة نظر.

نسبه؛ لانّ من علم أنّ اللّه (جلّ ذكره) عند مقال كلّ قائل فهو حريّ بالتحرّج من تطويل المؤلّفات وتكثيرها بمستنكر الأقاويل، وشنيع الحكايات، وبنّيات الطريق،فقد كان يقال : «من تتّبع غرائب الأحاديث كُذّبَ، ونحن نعوذ باللّه من ذلك، وإيّاه نسأل التوفيق للصّدق، وإليه نرغب في الصلاة على محمد وآله (صلوات اللّه عليهم أجمعين)» (16).

إنّ هذه المقدمة خصّ بها ابن فارس كتاب «الجيم» من «المجمل» ولم يضع لأبواب الكتاب الأخرى كهذه المقدّمة، إلا ما كان في كتاب «الحاء» من قوله : «هذا كتاب الحاء من «مجمل اللّغة»، والحاء حرف من حروف الحلق يأتلف في المضاعف والمطابق مع الحروف كلّها إلاّ مع الّتي تقاربه، فلا يكون بعد الحاء حاء ولا عين ولا خاء ولا غين، ولا هاء، وقد فسّرنا ذلك كلّه، وإلى اللّه في التوفيق نرغب، وصلى اللّه وسلّم على محمد وآله» (17). وإلاّ قوله في كتاب الهاء : «هذا كتاب الهاء من «مجمل اللغة»، والهاء حرف من حروف الحلق، كثير في كلام العرب، وقد ذكرنا ما جاء من مضاعف كلامهم، ومطابقه، وثلاثيّة، وما زاد على الثلاثي مما أوّله هاء ما انتهى إلينا منه، وعمدنا لأصحّ ما وجدناه، وأشهده في غاية من الإيجاز والاختصار، وباللّه التوفيق»(18).

وأنت لو تأمّلت هذه النصوص الثلاثة مع ما جاء في مقدمة الكتاب، وما ختم به لوجدت أنّ ابن فارس رام من تأليف كتابه «المجمل» الآتي :

1 - الاقتصار على الواضح الصحيح من كلام العرب، دون الوحشيّ المستنكر.

2 - اختيار المشهور الدّال على غريب آية، أو تفسير حديث أو شعر، وهذان - باختصار - يعنيان عناية ابن فارس بالدّوّار من الألفاظ الكثير الاستعمال، ممّا الحاجة إليه قويّة.

3 - اقتصاره على تفسير ما ائتلف من حروفه كلام صحيح ثابت إمّا بسماع صحيح، أو بنَقْل من كتاب صحيح لا يشكّ في صحة نسبه، والصحّة عنده تتحقّق بإمكان ائتلاف الحروف على مقتضى نظام اللّغة، وثبوت ذلك رواية إمّا بالسّماع، أو من خلال الكتب الصحيحة الثابتة، ممّا رواها الثقات، أو وجدت معزوّة ثابتة إلى ثقة معروف الخط متقنه.

---

(16) ابن فارس : مجمل اللّغة، ص 108.
(17) السابق، ص 210.
(18) السابق، ص 888.

4 - الجانب الديني، وخشية الله، والخوف منه يدفعه إلى التحرّي والاختصار، والكفّ عمّا لا داعي له من التطويل؛ لأنه يودّي إلى التكثر من الروايات والغرائب، ولا يبعد أن يكون في هذه الروايات والغرائب ما يستنكر من الأقوايل وشنيع الحكايات، وبُنيّات الطريق، وقد كان يقال : من تتبع غرائب الحديث كذّب، وقد روي «كفى بالمرء إثمًا أن يحدّث بكلّ ما سمع».

وهذا يعكس لنا حرص ابن فارس على الانتقاء وغربلة المادّة اللّغوية الغزيرة، ليختار منها ما يراه صحيحا ثابتا، مقبولا، تدعو الحاجة إلى تدوينه.

5 - تلافي طريقة «العين» التي تنصّ في كلّ مادّة على تقاليبها الممكنة إن كانت ثلاثيّة المستعمل منها والمهمل، والاكتفاء بالإشارة إلى ضوابط كلّية، أو الإشارة إلى ما تدعو الحاجة إلى بيان إهماله، فمن النوع الأوّل ما ذكره في صدر كتاب «الحاء» من كتابه «مجمل اللّغة» : «الحاء حرف من حروف الحلق يأتلف في المضاعف والمطابق مع الحروف كلها إلاّ مع التي تقاربه، فلا يكون بعد الحاء حاء ولا عين، ولا خاء ولا غين، ولا هاء، وقد فسّرنا ذلك كلّه» (19).

ومن هذا قوله في «باب الخاء والعين وما يثلثهما» : «ولا تكاد تأتلف الخاء مع العين إلاّ وبينهما دخيل» (20)، ثم ذكر الخيعل، والخيعامة».

ومن النوع الثاني : إذا أورد كلمة لا تصحّ حسب نظام ائتلاف الحروف العربية أبان عن شكّه في أصلها، وأنها لا يمكن أن تأتلف، أو أنّ أصلها غير عربيّ، وأنّها لا يصحّ أو لا يمكن أن تعدّ أصلا، مثل «الجصّ».

6 - أنّ ما نصّ على أنّه التزمه في كتاب الهاء من قوله : «وعمدنا لأصحّ ما وجدناه وأشهره في غاية من الإيجاز والاختصار» ليس خاصّا بكتاب الهاء من كتاب «مجمل اللّغة»، بل هو منهج نهجه، وطريق سار عليه في جميع كتابه، إذ يقول في مقدمته : «أنشأت كتابي هذا بمختصر من الكلام قريب، يقلّ لفظه، وتكثر فوائده، ويبلغ بك طرفا ممّا أنت ملتمسه، وسميته «مجمل اللّغة»؛ لأني أجملت الكلام فيه إجمالا،

(19) السابق، ص 210.
(20) السابق، ص 290.

ولم أكثره بالشواهد والتصاريف، إرادة الإيجاز؛ فمن مرافقه قُرْبُ ما بين طرفيه، وصغر حجمه» (21).

وابن فارس - في هذا - يمثل منعطفا وتحوّلا في التأليف المعجمي الذي كان يحشد الجهد لسعة المادة، ويباهي بها، ويعنى بتصاريف الكلم، وحصر شوارده ونوادره ؛ لأنه عمد إلى شيء كان من علامة التميّز، وجودة التصنيف، وشموله وكماله، فرسم خطّة للخلاص منه طلبا للاختصار وتقريب المادّة إلى طالبها، غير أنّه كان حريصا على أن تحقق الغرض وتفي بالحاجة. ولا يعرف قبل ابن فارس من سلك هذا المسلك، وتوخّى هذه الغاية.

7 - تقريب المادة المعجميّة من القارىء من خلال ترتيبها، وهو ما لم تفِ به المعاجم السابقة، أو قصرت عنه، أو وفت به على عسر؛ إذ في بعضها من العسر ما لا يخفى على المتأمّل والنّاظر فيها، يقول في مقدمة كتابه : «ومنها حسن ترتيبه، وفي ذلك توطئة سبيل مذاكرة اللّغة» (22). والترتيب والمداخل لا تقلّ شأنا في تيسير المعجم عن المادّة، وطريقة العرض، والشرح، والتفسير، وكم من معجم صرف النّاس عنه من اجل ترتيبه، وصعوبة الوصول إلى موادّه وكلمه، كما قيل عن غريب الحديث لإبراهيم الحربي (ت 285 هـ / 898 م) (23).

ومن أوضح الأمثلة لمحاولة تقريب المادّة المعجميّة من القارئ أنّه يراعى الصورة اللفظيّة للمادة المعجميّة، مع عدم الإخلال بأصول الصنعة المعجميّة، فيوردها بحسب صورتها، ويحيل على أصلها، ينظر مثلا (بصط) (24) أوردها في الباء تليها الصاد، وأوردها في الباء تليها السين (بسط)، وهو الأصل، مراعاة لصورتها الصوتية عند القارئ. فابن فارس يجعل لمثل هذه المادّة مدخلين، مدخل حسب اللّفظ المنطوق، ومدخل حسب أصل المادة، تسهيلا على الطّالب؛ ويحيل داخل المادّة على الموضع المناسب أو

---

(21) السابق، ص 35.

(22) السابق ص 75.

(23) أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الجزريّ ابن الأثير (ت 606 هـ / 1210 م) : النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي، ومحمود الطناجي، نشر عيسى البابي الحلبي القاهرة، 1383 هـ/ 1963م، 1/6.

(24) ابن فارس : مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط. 3، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1402هـ/1981م (ستة أجزاء) 1/252.

الآخر بحسب الأصول الصّرفية واللّغوية، مثل (أخر) و (أرش) [25] و(أكن) و(أكد) [26] و(أكف) [27] التي أحال فيها على كتاب الواو.

ومن هذه النماذج في «مجمل اللّغة» كلمة (تراث) التي ذكرها في (ترث) [28] وفي (ورث) الجذر الأصلي؛ وكلمة (إمّعة) التي ذكرها في (أمع) [29] ثم في (مع)... والأمثلة كثيرة في «المجمل» و«المقاييس».

8 - كتابه بمنأى عن التصحيف بسبب ترتيبه، حتّى قال : «ومنها (أي مرافقه) أَمَنَةٌ قارئه المتدبّر له من التصحيف» [30] ولا غرو في ذلك فقد كان ابن فارس من المحققين الأثبات، الذين ينشدون الصحّة فيما يكتبون أو يدونون. قال : «... وذكر ما صحّ من ذلك سماعا، أو من كتاب لا يشك في صحة نسبه» [31]. والناظر فيما كتبه في «الصاحبيّ» أو في معاجمه الثلاثة يرى مدى حرصه على الصحة والسلامة اللغوية.

9 - انطلق ابن فارس في تأليف كتابه «مجمل اللغة» ومعجميه الآخرين من واقعه، وما تدعو إليه الحاجة، وأنه إذا كان السابقون ألّفوا المعاجم استجابة لواقعهم وحاجتهم وحاجة اللغة، وتوخّوا مقاصد زمانهم، فاللائق بمن يؤلف أن تكون له مقاصد، وأن يحقق تأليفه هذه المقاصد. ذاك أنّ اللّغويين قبل ابن فارس كانوا بحاجة إلى تدوين كلّ ما سمعوا قبل ضياعه، وكانت الحاجة إلى جمع اللغة وتدوينها أعظم من الحاجة إلى تيسير الوصول إليها؛ لأنّ أولئك يجمعون شيئا نادّا في البوادي، وصدور الرجال، والكراريس، والأمالي المبثوثة، والروايات التي لا يجمعها حافظ، ولا ينبئك بها صدر واحد، فكانت مهمتهم هي الجمع، فلمّا حصل الجمع التفت القوم إلى هذا المجموع فوجدوا أنّه بحاجة إلى تنقيح وتنقية، فكانت حركة التمييز بين الروايات، وما يثبت منها، وما استقام أو تصحّف، فكانت الحاجة إلى مثل عمل الأزهري أبي منصور في كتابه «تهذيب اللّغة». وبعد تهذيب اللغة، وتنقية مرويّاتها يأتي أوان تسهيل الإفادة منها، وتيسير الوصول إليها، فكانت الحاجة إلى مثل عمل ابن فارس.

(25) السابق، 70/1، 79.
(26) السابق، 125/1.
(27) السابق، 126/1.
(28) ابن فارس : مجمل اللغة، ص 148.
(29) ابن فارس : مقاييس اللغة، 139/1.
(30) ابن فارس : مجمل اللغة، 75 - 76.
(31) السابق، ص 108.

3 - أصول الصّنعة المعجميّة عند ابن فارس كما تفهم من كتابه «الصاحبي» :

لابن فارس نظريّة لغويّة شاملة، يأخذ بعضها بِحُجَزِ بعض، ويرتّب آخرها على أوّلها، ومن العسير فهم بعض أصوله أو أقواله معزولة عن غيرها من أصوله وأقواله.

فابن فارس يذهب إلى أنّ اللغة توقيف عن ربّ العالمين في أصولها وفروعها، وقياسها واشتقاقها، وأصواتها وصيغها، وتصرفاتها وتراكيبها، وأنّها أفضل اللّغات وأوسعها، وأنّه لا يُحاطُ بلغة العرب، ولا يحيط بها إلاّ نبيّ، وأنّ لغات العرب مختلفة في الأصوات، والأبنية، والتراكيب، والدلالة، وما يعتور الكلمات من قلب وإبدال، وقصر وإشباع، وتفريع، وأن أفصح العرب قريش، وأن بعض لغاتهم مذمومة، وأنّ اللغة الفصحى نزل بها القرآن، فصارت بهذا هي اللغة التي تتعيّنُ دراستها من دون سائر اللغات، وهي اللّغة التي يتعيّن التحرّي في مصادر أخذها، والاقتصار على ذوي الصدق والأمانة، حتى يتحقّق فيها أو تصلح للاحتجاج بها فيما يحتج فيه من علوم الشرع بلغة العرب، ومن أجل ذلك كان العلم بلغة العرب واجبا على كلّ متعلق من العلم بالقرآن والسنّة والفتيا بسبب، وأنّ الواجب من ذلك علم أصول اللغة، والسّنن التي بأكثرها نزل القرآن، وجاءت السّنة، وأن للغة العربيّة قياسا، وأنّ العرب تشتقّ بعض الكلام من بعض، ولنا أن نقيس القياس الذي قاسوه، ولا نتعدّاه، وأن لغة العرب لم تنته إلينا بكلّيتها، وأنّ بعض ما انتهى إلينا لا يفهم إلاّ على وجه التقريب، وأنّ اختلاف لغات العرب محدود، وأن الأكثر هو المجمع عليه، في لفظه ومعناه، مع تفاوت المختلف في الفصاحة، وأنّ الكلام مراتب في وضوحه وإشكاله، وأنّ معظمه هو الواضح، وأنّ أسباب الإشكال منحصرة في غرابة اللفظ، والقطع عن السّياق، والإبهام، والإيجاز المخلّ، والاشتراك اللّفظيّ، وأنّ الإعراب ممّا اختصّتْ به لغة العرب، وأنّ الإسلام نقل العرب نقلة كبيرة في حياتهم وطرائقها، وأهدافها، كما أنّ له أثرا في لغتهم : زيادة في معانيهم، أو إحداث معان جديدة، أو نقل الألفاظ إلى معان جديدة، أو زوال معان، بزوالها زالت ألفاظ، وأن الكلام هو المسموع المفهوم بحروف مؤلفة تدلّ على معنى، وأنّ الكلم جزؤه، ومنها مهمل ومستعمل، وأن الكلام ثلاثة : اسم، وفعل، وحرف.

وأنّ الأسماء أجناس بحسب تصرفاتها ومعانيها، وأنّ الأسماء قد تؤخذ من غيرها

اشتقاقا كالصّفات، أو لعلاقة أخرى كالمجاورة، والسّببيّة، وأنّ الأسماء أو ألفاظ اللّغة بعامّة أربعة أنواع : متباين، ومشترك، ومترادف، ومتضادّ. وأنّ بعض الأسماء دلالتها لا تكون إلاّ باجتماع صفات، واقلّها ثنتان، وأنّ المسمّى الواحد قد يسمّى باسم غيره تغليبا، كالمثنّى بالغلبة، مثل القمرين.

وأنّ حروف الهجاء كلها، أو غالبها قابلة للزيادة والإبدال من غيرها، وهو - في هذا - صاحب مذهب يخالف غيره، ولهذا أثره في صناعة المعجم. وأنّ الاسم قد يزداد فيه بعض حروفه للمبالغة، أو التشويه والتقبيح، أو التكثير.

وكلّ هذه الآراء والأفكار كان لها أثر في معجم ابن فارس واضح،وهي آراء خالف في بعضها أو كثير منها كثيرا من معاصريه من أهل اللغة، أصحاب المعاجم، كالأزهري، والجوهري.

ولا نغلو إن قلنا : إنّه من الممكن أن نعدّ أبوابا من كتاب «الصاحبيّ» تتمّة للمعجم في نظر ابن فارس، إذ تناول معنى الحرف بإطلاق، والحرف المفرد، وحروف المعاني المفردة ؛ والكلام في حروف المعاني ممّا يقصر المعجم العامّ عن استيعابه، بحسب الجذور، أو الأصول اللّفظية والمعنوية.

ويسوغ لنا بعد هذا العرض لأبرز ما طرحه في كتابه «الصاحبيّ» أن نخرج بخلاصة عن الأسس التي بنى عليها صنعته المعجمية، فنقول :

1 - إنّ لنا أن نعتبر كتاب «الصاحبي» في كثير من أبوابه تنظيرا أو مقدمة للصنعة، أو للصناعة المعجميّة، والنّظر في أبوابه وعنواناته يجد مصداق ذلك. ولا يمنع من هذا تقدّم تصنيف معاجمه عليه.

2 - يرى ابن فارس صعوبة الإحاطة باللغة وألفاظها، وأنّه لا يمكن أن نحصل على المعنى - في أحيان كثيرة - إلاّ على وجه التقريب والمقاربة، فكان منه فكرة معجم «مقاييس اللغة» التي تهدي من أحسن استعمالها، ووفّق في توظيفها، والتصرف فيها إلى إدراك المعنى بالمقارنة بعد تقليب الكلمة وترديدها بين المعاني المختلفة، أو شيء منها؛ ليقوده هذا الترديد إلى استنباط المعنى الفرعيّ في الاستعمال، أو التركيب المراد.

وفي ظنّي أنّ فكرة «مقاييس اللغة» بما توحيه ألفاظها، إنّما جاءت لحلّ عجز عن الإحاطة بألفاظ اللغة متوقّع، أو إدراك معانيها من خلال المسموع المحفوظ.

3 - يرى ابن فارس أنّ الإيغال في غرائب اللغة وشواذّها تصريفا، ودلالة، وما لا يسيغه الخطاب من الكلمات والتراكيب، مدعاة إلى سوء الظنّ، وهذا يؤكد عنايته بالمستعمل الدّوّار من اللّغة، وما أشار إليه من قصة أبي الأسود مع الغلام الذي كان يطيف به ويلمّ، ويعتاده في مجالسه، دليل يؤكد رسوخ هذه الفكرة عند ابن فارس، والقصّة كما حكاها الأصمعي، قال : «كان غلام يطيف بأبي الأسود يتعلّم منه النحو، فقال له يوما : ما فعل أبوك يا بنيّ، قال : أخذته حمّى، فضخته فضخا، وطبخته طبخا، وفنخته فنخا، فتركته فرخا، قال : فما فعلت امرأة أبيك التي كانت تشارُّه، وتجارُّه، وتزارّه، وتهارّه، وتمارّه ؟ قال : خيرا، طلّقها، وتزوّج غيرها، فخطِيَتْ، ورضيت، وبظيت. قال: ما بظيت يا ابن أخي ؟ قال : حرف من العربيّة لم يبلغك، قال : لا خير لك فيما لم يبلغني منها» (32). وقد علّق على ذلك بقوله : «فعرّفه بلطف أنّ الذي تكلّم به مختلق» (33).

4 - إن عناية ابن فارس بالاستعمال جعلته يقف عند تغيّر دلالة الألفاظ، مثل «المخضرم»، وزوال معاني بعض الكلمات، مثل «المرباع» و«النشيطة» و«النوافج» و«الصرورة» ؛ ليزول من ثمّ اللّفظ بزوال معناه.

كما تعرّض لألفاظ يكره استعمالها، وإن كانت صحيحة المعنى ثابتة الأصل، مثل «خبث» في سياق الحديث عن النّفس، فلا يقل أحدكم : خبثت نفسي، وليقل : لَقِسَتْ (34).

وما حديثه في الأسباب الإسلامية إلاّ دليل عنايته بالاستعمال، والتفريق بين الحقيقة اللغوية، والحقيقة الشرعية؛ فالحقيقة اللّغوية وضع أصليّ، والحقيقة الشرعيّة وضع ثان أو لاحق، مردّه إلى الاستعمال؛ إذ فيه انتقال اللفظ من معنى إلى معنى له به صلة، حتى يصير مع كثرة الاستعمال حقيقة، بل يقدّم على الحقيقة اللغويّة (35). كما أنّه لم ينس أثر الاستعمال في توسيع دلالة الألفاظ، فقد يكون اللّفظ ذا أصل، ويتسع هذا الأصل (36)، «كان الأصمعي يقول : أصل «الورد» إتيان الماء، ثمّ صار إتيان كلّ شيء

(32) أبو الطيب اللغوي : مراتب النحويين، ص 27.
(33) ابن فارس : الصاحبي، ص 18.
(34) السابق، ص 101-107.
(35) السّابق، ص 78.
(36) السابق، ص 112-113.

وردا»(37).

5 - يرى ابن فارس أنّ صياغة الكلمة العربية لها نظام خاص في أصواتها (حروفها) وحركاتها، وهذا النّظام ضروريّ لصناعة المعجم، لأنه يقود من وعاه إلى ميز ما بين الصحيح الثابت، والسقيم الهالك، الذي يتردّى بين الوضع والتصحيف، والخطأ والتحريف.

وقد قسم المهمل من الكلم إلى أضرب ثلاثة :

أولها : ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب بتّة، كجيم مع كاف، أو كاف تقدّم على جيم، وكعين مع غين، أو حاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبهه لا يأتلف.

وثانيها : ما يجوز تألف حروفه لكنّ العرب لم تقل عليه، وذلك كإرادة مريد أن يقول : «عضخ» فهذا يجوز تألّفه، وليس بالنّافر؛ لأنهم قالوا : خضع، ولم يقولوا : «عضخ».

وثالثها : ما بني على خمسة أحرف خاليا من حروف الذلاقة أو الإطباق (38)، ومثل هذا الضابط يختصر المعجم أيما اختصار.

6 - يرى ابن فارس أنّ ما يحتاج إلى رفع إشكال وشرح لإزالة غريبه ومبهمه قليل بالنسبة إلى الواضح، وأنّ الإشكال والإبهام يرجع إلى أسباب في اللّفظ نفسه بأن يكون اللّفظ غريبا أو مشتركا، أو أسباب في التركيب مع غيره، كفصله عن سياقه؛ إذ قد تكون فيه إشارة إلى خبر لم يذكره قائله عن جهته، أو أن يكون الكلام في شيء غير محدّد، أو يكون وجيزا في نفسه غير مبسوط(39).

7 - ينظر ابن فارس إلى علائق الألفاظ ببعضها نظرة أوسع من نظرة الصرفيّ الذي يقصر الربط بين أفراد الكلم على الاشتقاق؛ إذ الأصل ينطوي على معنى بسيط غير مركب، والمشتقات تنطوي على معان مركبات؛ إذ تزيد عليه بإضافة معنى جديد، وابن فارس حين ينظر هذه النظرة إنّما ينظر نظرة اللّغوي،ا لواسع الأفق، الذي يرى أن يكون بين الألفاظ رابطة معنويّة غير رابطة الاشتقاق، كالمجاورة، والسببية، واللازمية،

---

(37) السابق، ص 112.
(38) السابق، ص 87 - 88.
(39) السابق، ص 69 - 75.

والملزومية، والتشبيه، وكأنه بهذا يستدرك على معجم «المقاييس»، كما يشير إلى الاشتقاق التشبيهي.

8 - يحرص ابن فارس بعقليّته الواسعة على أن يظهر أن اللّغة محدودة الخلاف، وأن خلافها منه، كما يحرص على أن يضيّق دائرة المشكل الذي يحتاج إلى رفع إشكال، وشرح، وتفسير، هذا من ناحية المعنى، ومن ناحية اللفظ يحرص على أن يؤكد أنّ الخلاف اللّفظي بين لغات العرب، الفصيح منها وغيره محدود أيضا. وأنّه الأقل(40). وما من شكّ أن إلقاء مثل هذا على متعلّم اللغة ذو أثر نفسيّ، فهو يسهل عليه ما طلب، ويشحذ همّته، غير أنّه لا يغيب عن بالنا أنّ ابن فارس إنما يتحدّث عمّا تنبغي العناية به من اللّغة، وهي اللّغة الدّوّارة في كلام الفصحاء، والقرآن، والحديث، والشعر، وكلام أهل الأدب بعد التنكّب عن حوشيّ اللغة ومرذولها، ومستهجنها، وما يليق بأهل الأدب من عبارات ذوي الجفاء والجهالة.

9 - بيّن ابن فارس في «الصاحبيّ» أنواع دلالة الألفاظ، وكيف تقع الأسماء على مسمّياتها؛ لأنها إمّا متباينة، وإمّا مشتركة لفظا، وإمّا مترادفة. وإمّا متصادّة، والمتباين هو الأكثر، وعبّر عنه بأنّه المختلف لفظا ومعنى، وجعل الثالث مختلف اللّفظ متفق المعنى، مثل سيف وعضب، وجعل الثاني المتّفق لفظا المختلف معنى، وكأنّه يميل إلى إمكان ربط معاني هذا النوع بمعنى (أصل) واحد. وجعل الرابع المتّفق لفظا المتضادّ معنى.

وأتمّ هذه الأنواعَ ثلاثةُ أنواع أخرى، هي : تقارب اللّفظين والمعنيين، مثل الحزم والحزن، والخضم والقضم.

واختلاف اللفظين وتقارب المعنيين كقولهم «مدحه» إذا كان حيّا، و«أبّنَه» إذا كان ميّتا.

وتقارب اللّفظين واختلاف المعنيين مثل «حَرِجَ» : وقع في الحرج، و«تحرّج» : إذا تباعد عن الحرج (41).

10 - لابن فارس مذهب في زيادات لا تعلل بالتصريف، وهي زيادات في نظره من سنن العرب، كما أن له مذهبا في القلب المكانيّ؛ إذ يتوسّع فيه، ويعدّ الأشهر من

---

(40) السابق ص 53-56.

(41) السابق، ص 114 - 117 و 327-328 و 450.

الوجهين هو الأصل، ولا يعتدّ الآخر أصلا، كما أنّ له مذهبا في الإبدال فيه شيء من الاتساع، ويخرج فيه عمّا يقرّره الصرفيّون؛ إذ يكاد يجيز الإبدال بين جميع الحروف.

11 - لم ينس ابن فارس أن يشرح كلمات لا يشعر النّاس بالحاجة إلى شرحها لوضوحها، غير أنّ ابن فارس رأى أنّ شرحها مهمّ، هذه الكلمات هي المعنى، والتفسير، والتأويل، كما لم ينس بيان اشتقاقها.

فالمعنى هو القصد والمراد، والتفسير هو التفصيل، والتأويل : آخر الأمر وعاقبته. وهذا الشرح لهذه الألفاظ الثلاثة في صناعة المعجم مهمّ.

12 - للتصريف مكان عال من أصول الصناعة المعجميّة عند ابن فارس؛ إذ يقول: «وأمّا التصريف فإنّ من فاته علمه فاته المعظم؛ لأنّا نقول : وجد، وهي كلمة مبهمة، فإذا صرّفنا أفصحت، فقلنا في المال : وُجْدًا، وفي الضالّة : وِجْدَانًا، وفي الغضب : مَوْجَدَةً، وفي الحزن : وَجْدًا»، وأورد أمثلة كثيرة (42).

ومن المعلوم أنّ التصريف يهيمن على صنعة المعجم، بل لا تقوم للمعجم صنعة بدونه؛ إذ به تعرف أصول الكلم، وتردّ إلى جذورها الأصليّة، ويعرف الحرف المعلّ من غيره، وتعرف به الزوائد.. الخ.

13 - يذهب ابن فارس إلى أنّ أكثر اللغة حقيقة، والحقيقة عنده «الكلام الموضوع موضعه الّذي ليس باستعارة ولا تمثيل، ولا تقديم فيه ولا تأخير» (43). وهو بهذا يخالف معاصره ابن جني الّذي ذهب إلى أنّ أكثر الكلام مجاز (44).

14 - يذهب ابن فارس إلى أنّ أصول الكلم إمّا ثنائية، وإمّا ثلاثيّة، وأنّ الأصل ممّا زاد على ثلاثة قليل؛ إذ ما زاد على ثلاثة أكثره منحوت، قال ابن فارس : «العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك «رجل عبشميّ» منسوب إلى اسمين... وهذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف، أكثرها منحوت، مثل قول العرب للرّجل الشديد : «ضَبَطْرٌ» من «ضبط» و«ضبر»، وفي قولهم «صهصلق» : إنّه من «صهل» و«صلق» وفي «الصَّلْدَمِ» إنّه من «الصَّلْدِ» و«الصّدم». وقد

(42) السابق، ص 310-311.

(43) السابق، ص 421.

(44) أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ / 1002 م) : الخصائص، تحقيق محمد عليّ النّجّار، ط. 2، بيروت 2/447وما بعده.

ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب «مقاييس اللّغة» (45). وقد ذكر في «المقاييس» أنّ الرباعي وما زاد عليه إمّا منحوت، وإمّا مزيد، وإمّا موضوع، وهذا النوع الأخير قليل.

5 - لم يعن ابن فارس نفسه بمعرفة أو شرح ما لم يثبت لديه لغة، وقد مارس النقد اللّغوي لصحة اللغة وثبوتها من وجهين : السند، وأصول الصناعة اللغوية، وكلّ ما يثبت عنده من اللّغة لا بدّ أن يصحّ سنده، وأن يستقيم مع نظام الكلم العربي، فلا يكون منقولا إليها من لغة أخرى، ولا مخالفا للمستقرّ من نظام الكلمة العربية. وقد مضت بعض أقواله وإيماءاته إلى هذا الأمر.

4 - في مسألة «الأصل» في المقاييس :

يطلق ابن فارس الأصل ويريد به أمرين، أوّلهما لفظيّ، وثانيهما معنويّ، ولا تكون الكلمة أو المادة المكوّنة من حروف هجائيّة أصلا إلاّ إذا توفّرت فيها شرائط، كما يفهم من كلامه، ومن هذه الشرائط :

1 - أن يكون ثابتا عن العرب، بأن يروى من طريق صحيح، ومن ذلك «(ثطأ) الثاء والطاء والهمزة كلمة لا معوّل عليها، يقال : ثطأته : وطئته». ومثله (ثطع) (46).

و«(ثعم) الثاء والعين والميم ليس أصلا معوّلاً عليه، أمّا ابن دُريد فلم يذكره أصلا، وأما الخليل فجعله مرّة في المهمل. . . » (47).

و«(بوق) الباء والواو والقاف ليس بأصل معوّل عليه، ولا فيه عندي كلمة صحيحة. . . » (48).

و«(جفز) الجيم والفاء والزّاء لا يصلح أن يكون كلاما إلاّ كالذي يأتي به ابن دريد. . . . وما أدري ما أقوله. . . (49).

و«(بوث) الباء والواو والثاء أصلٌ ليس بالقويّ، لكنهم يقولون : باث عن الأمر بَوْثًا : إذا بحث عنه» (50).

«(بيظ) الباء والياءُ والظّاء كلمةٌ ما أعرفها في صحيح كلام العرب، ولولا أنّهم ذكروها ما كان لإثباتها وجه. . . » (51).

(45) ابن فارس : الصاحبي، ص 401.
(46) ابن فارس : مقاييس اللغة 376/1.
(47) السابق، 406/1.
(48) السابق، 320/1.
(49) السابق، 406/1.
(50) السابق، 315/1.
(51) السابق، 327/1.

و«(تك) التاء والكاف ليس أصلا، ويضعف أمره قلّة ائتلاف التاء والكاف في صدر الكلام، وقد جاء التكّة، وتككْتُ الشّيْء : وطئْتُه، والتاكُّ : الأحمقُ، وما شاء الله (جلّ جلاله) أن يصحّ فهو صحيح» (52).

«(بلص) الباء واللام والصاد فيه كلماتٌ، أكثر ظنّي أن لا معوّلَ على مثلها» (53).

2 - أن تسلم حروفه من الإبدال، فإن كان شيءٌ من حروفه مبدلاً كان الأصل هو الّذي لم يُبْدَلْ فيه شيءٌ، مثال ذلك «(تله) التاء والهاء ليس أصلا في نفسه، وذلك أنّهم يقولون : تله : إذا تحيّر، ثمّ يقولون : إنّ التاء بدلٌ من الواو، وقالوا : التَلَهُ بدلٌ من التّلف، وهو ذاك، وينشدون :

به تَمَطّتْ غَوْلَ كُلِّ مَتْلَه

والصحيح ما رواه أبو عبيدٍ : «كُلِّ مِيلَه» قال : وهي البلاد الّتي تُولّهُ الإنسانَ، والوالِهُ : المتحيِّر» (54).

ومثاله أيضًا : « (توس) التاء والواو والسين : الطّبع، وليس أصلاً ؛لأنّ التاءَ مبدلةٌ من سين، وهو السُّوس» (55).

و«(توه) التاء والواو والهاء ليس أصلاً، قال : تاه يتوه، مثل تاه يتيه وهو من الإبدال وقد ذكر . . . » (56).

و« (ثدم) الثاء والدال والميم كلمةٌ ليست أصلا، زعموا أنّ الثّدْم هو الفدْمُ، وهذا إن صحّ فهو من باب الإبدال» (57). و«(ثأط) أصلها ثأد» (58)، و«(جحس) أصلها جحش» (59)، و«(مده) أصلها مدح» (60).

3 - أن تسلم المادّة من القلب المكاني، فإذا كان فيها قلبٌ حُمِلَ الأقلُّ شهرةً على الأكثر، فكان الأكثر أصلاً، ولم يَعُدَّ الأقلَّ أصلاً، مثاله «(ثَنَن) أصلها ثَنَتَ» (61).

(52) السابق، 1/330.
(53) السابق، 1/308.
(54) السابق، 1/354.
(55) السابق، 1/358.
(56) السابق 1/359.
(57) السابق، 1/373.
(58) السابق، 1/398.
(59) السابق، 1/426، 427.
(60) السابق، 5/100.
(61) السابق، 1/403.

و«(جبذ) الجيم والباء والذال ليس أصلاً ؛ لأنّه كلمةٌ واحدة مقلوبة ، يقال : جَبَذْتُ الشَّيْءَ بمعنى جذبْتُه» (62)؛ و«(بيغ) الباء والياء والغين ليس بأصل، والذي جاء فيه تبيّغُ الدَّمِ وهو هَيَجُه، قالوا : أصله تبغّى، فقدّمت الياء وأخرت الغين، كقولك «جذب وجبذ» ، وما أطيبه وأيطبه» (63).

و«(أيس) أصلها يَئِسَ» (64)، وغيرها كثير.

4 - ألاّ يكون معرّبًا، أو أصله أعجميًا، وكُلُّ ما كان بهذا الوصف لم يعدَّه أصلاً بنفسه، ومثال ذلك «(جلّق) الجيم واللام والقاف ليس أصلاً ولا فرعًا، وجلّق : بلدٌ، وليس عربيًا» (65)؛ و«(جص) الجيم والصاد لا يصلح أن يكون كلامًا صحيحًا، فأمّا الجصّ فمعربٌ، والعَرَبُ تسميّه القصّة، وجصّص الجرو» (66)؛ وانظر (جوخ) في المقاييس (68).

5 - ألاّ تكون المادّةُ حكايةَ صوت، فإن كانتْ حكايةَ صوتٍ لم يجعلها أصلاً مثل «(جوت) الجيم والواو والتاء ليس أصلاً ؛ لأنّه حكاية صوت، والأصوت لا تقاسُ، ولا يُقاسُ عليها . . . (69).

و«(تخ) التاء والخاء في المضاعف ليس أصلاً يقاسُ عليه أو يفرَّعُ منه، والّذي ذكر منه فليس بذلك المعوّل عليه، قالوا : والتختخة : حكاية صوتٍ» (70)؛ و(جه) (71) و(جأ) (72) لأنهما حكاية صوت.

وقد نقض ابن فارسٍ رأيه هذا - فيما يظهر - في (قع) فقال : «القاف والعين أصل صحيح يدلّ على حكايات صوتٍ. . . (73) وكذلك في (قه) (74).

---

(62) السابق، 1 / 501.
(63) السابق، 1/ 327.
(64) السابق، 104/1
(65) السابق، 3/ 303.
(66) السابق، 1/ 475.
(67) السابق، 492/1.
(68) السابق، 492/1.
(69) السابق، 1/ 492.
(70) السابق، 1 / 337.
(71) السابق، 422/1.
(72) السابق، 1/ 423.
(73) السابق، 14/5.
(74) السابق، 5/5.

6 - ألاّ تكون الكلمة إنّما يؤتى بها إتباعًا، ولعلّ المقصود بالإتباع هنا الذي تكون فيه الكلمة الثانية غير واضحة المعنى، ولا بيّنة الاشتقاق، ومن أمثلة ذلك : «(بيص) الباء والياء والصاد ليس بأصلٍ ؛ لأنّ «بيص» إتباعٌ لحيص، يقال : وقع القومُ في حيص بيص. . . (75) إلاّ إذا كان له معنى في موضع آخر، مثل «ليغ» اللام والياء والغين كلمةٌ، يقولون : الألْيَغ : الذي لا يبينُ الكلام، وأمّا قولهم : هو سَيِّغٌ لَيِّغٌ فإتباع للشيء السَّهل المنساغ (76).

7 - ضيَّق ابن فارس دائرة الأصول التي تزيد على ثلاثة، فالغالب في الأصول عنده أن تكون ثنائيّة أو ثلاثية، فإن زدات لم يعدّها أصلاً إلاّ إذا أعيته الحيلة عن عدِّه منحوتًا أو مزيدًا ؛ لأنّ من مذهبه أنّ للرباعيّ والخماسي مذهبًا في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما رآه منه منحوتٌ - كما يقول - من كلمتين، صحيحتيّ المعنى، مطّردتي القياس، مثل (جُذْمور) من كلمتين : الجذْم والجذر، ومنه ما أصله كلمةٌ واحدة، لكنّهم يزيدون فيه حرفًا لمعنى يريدونه من مبالَغة، مثل «زُرْقُم» و«خَلْبَن»، ومنه ما يوضع كذا وضعًا، مثل «البُهْصَلة» : المرأة القصيرة، فهذه ثلاثة أنواعٍ للرباعي، في نظر ابن فارس (77).

ولابن فارس مذهبٌ يفرّقُ بين الكلمة الواحدة إذا تعدّدت معانيها، مثل «ثعلب» لامها زائدة إن كان معناها «ثعلب الماء»، وأمّا ثعلب الرّمح فهو منحوتٌ من الثعب، ومن العلب، أو من العلب والثلب (78).

8 - ما لا يقبل أن يشتقّ منه من حروف المعاني والأدوات، وأسماء الأماكن والنباتات، والأعلام، والأجناسِ، وغيرها، مثل (بيح) الباء والياء والحاء ليس بأصلٍ ولا فرعٍ، وليس فيه إلاّ البياح، وهو سمك (79) ؛ و(قله) (80) ؛ و(القفن) لغة في القفا، ليس بأصل (81) ؛ و(الكهاة) للناقة الضخمة (82).

---

(75) السابق، 326/1.
(76) السابق، 224/3.
(77) السابق، 328/1 - 330 و 505 - 543.
(78) السابق، 403/1.
(79) السابق، 325/1.
(80) السابق، 10/5.
(81) السابق، 112/5.
(82) السابق، 143/5.

ولم يجعل «لن» و«لو» أصلين، قال في «لم» : «فأمّا «لم» فهي أداة يقالُ : أصلها «لا»، وهذه الأدواتُ لا قياسَ لها (83).

5 - خـــــاتمـــــة :

ونحن لو نظرْنا إلى عناصر الصّنعة المعجميّة الأربعة : مادة المعجم، والمداخل، والترتيب، والشرح والتعريف، لوجدنا أنّ ابن فارس تعامل معها بما يحقّق له غايته، ويُتمُّ مقصده ؛ فالمادة مسَّها اختصار فيما لا تدعو إليه حاجة، وخلاص ممّا شكَّ في صحته وثبوته، كما أوضحنا ذلك في ثنايا البحث، والمداخل قد تَناوَلها بالتهذيب والتقريب، وتقليلها قدر المستطاع، وأمّا الترتيب فقد أنْهَكَ ابنُ فارسٍ الحاجةَ إليه بربطه مرادَه بالمعاني أو المعنى (الأصل) والإعراض عمّا لا يحتاج إليه حاجةً ظاهرةً من التصاريف، والاشتقاقات، والأبنية وتنوُّعها، هذا في داخل المادة، أمّا ترتيب الأبواب فقد آثر طريقة الترتيب الهجائي، بنظام الدائرة الهجائية، كما أوضحنا ذلك، وأمّا الشرح والتعريف فمحاولة ابن فارس أن يجعل ذلك من خلال مقاييس تقاس وتتبع، وأصول كلية تدرك بها المعاني الفرعية، محاولة رائدة.

سليمان بن ابراهيم العايد
كليّة اللغة العربيّة - جامعة أم القرى
مكـــــة المكـرّمـــــة

(83) السابق، 1983.